MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index

ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)

مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

النسق والاستعمال: من ضبط البنية إلى تفاوض المعنى
مقاربة نقدية ثقافية في كتاب "النسق والاستعمال" لمحمد الحيرش

عبد العالي أغلايش

باحث في سلك الدكتوراه، ضمن مختبر التأويليات والدراسات النصية واللسانية

جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– تطوان، المغرب

استلام البحث:03-01-2026 مراجعة البحث :23-01-2026 قبول البحث:09-02-2026

الملخص

يتناول هذا المقال كتاب النسق والاستعمال: من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل لمحمد الحيرش من منظور نقدي ثقافي، بوصفه مشروعًا معرفيًا يسعى إلى تفكيك التصورات اللسانية المهيمنة وإعادة وصل الدرس اللغوي بسياقاته التداولية والاجتماعية.

ينطلق التحليل من تتبع الانتقال المنهجي من ضبط النسق اللغوي إلى مساءلة الاستعمال، ومن تصور اللغة كبنية مغلقة إلى فهمها ممارسة تواصلية مشروطة بالفعل، والحوار، والمقام، والأفق التقويمي. ويكشف المقال كيف تتحول اللسانيات، في هذا التصور، من علم وصفي محايد إلى معرفة منخرطة في إنتاج المعنى والتفاوض عليه ثقافيًا.

وتتمثل إشكالية المقال في السؤال التالي: إلى أي حد ينجح هذا التحول من النسق إلى الاستعمال في تأسيس لسانيات قادرة على استيعاب البعد الثقافي للغة دون الوقوع في تمييع علميتها؟

الكلمات المفتاحية: النسق، الاستعمال، لسانيات التواصل، الحوار، المقاربة النقدية الثقافية.

Abstract:

This article addresses System and Usage: From the Linguistics of Language to the Linguistics of Communication by Mohamed El Hirech from a cultural-critical perspective, treating it as a cognitive project that aims to deconstruct dominant linguistic conceptions and to reconnect linguistic analysis with its pragmatic and social contexts.

The analysis proceeds by tracing the methodological shift from controlling the linguistic system to questioning usage, and from conceiving language as a closed structure to understanding it as a communicative practice conditioned by action, dialogue, situation, and evaluative horizon. The article reveals how linguistics, within this framework, moves from a neutral descriptive science to a form of knowledge involved in the production of meaning and its cultural negotiation.

The article's problematics are articulated in the following question: To what extent does this shift from system to usage succeed in founding a linguistics capable of accommodating the cultural dimension of language without leading to a dilution of its scientific rigor?

Keywords : System, usage, linguistics of communication, dialogue, cultural-critical approach.

المقدمة

لا يُقرأ كتاب "النسق والاستعمال– من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل" للدكتور محمد الحيرش[1] بوصفه مدخلاً تعريفياً إلى اللسانيات فحسب، ولا باعتباره عرضاً تاريخياً محايداً لتحولاتها الكبرى، بل يمكن اعتباره –في عمقه– مشروعاً معرفياً يعيد مساءلة الأسس التي قامت عليها اللسانيات الحديثة، ويكشف ما تنطوي عليه من رهانات ثقافية وإبستمولوجية تتجاوز حدود الدرس التقني للغة، فاللغة كما يقدمها الكتاب، ليست موضوعاً علمياً مكتفياً بذاته، وإنما هي بناء نظري مشروط بسياقات فكرية، ومحمّل بتصورات ضمنية عن الإنسان والمعنى والمعرفة.

ينطلق الكتاب من لحظة تأسيسية في الفكر اللساني الحديث، حيث جرى السعي إلى تحرير اللغة من تاريخها ومن استعمالاتها اليومية، وتحويلها إلى نسق مغلق قابل للوصف العلمي، غير أن هذا المسعى الذي وُسم بالنزعة العلمية والموضوعية، لم يكن خالياً من توترات داخلية سرعان ما ستظهر مع تعقد الظاهرة اللغوية واستعصائها على الاختزال البنيوي. ومن هذا المنطلق تتبدّى الدينامية الجوهرية للكتاب، بوصفها انتقالاً من النظر إلى اللغة باعتبارها نسقاً مجرداً إلى مقاربتها ممارسةً تواصلية، ومن التعامل مع المعنى كمعطى بنيوي ثابت إلى فهمه ناتجاً عن السياق والتفاعل التداولي.

ويكتسب هذا البحث أهميته من كونه يسعى إلى تقديم قراءة نقدية ثقافية في كتاب لساني معاصر، لا بوصفه خطابًا علميًا محايدًا فحسب، بل باعتباره ممارسة معرفية تنطوي على رهانات إبستمولوجية وثقافية تتجاوز حدود الدرس اللساني التقني. كما تتجلى أهمية البحث في إبراز التحول من مركزية النسق اللغوي إلى أفق الاستعمال والتواصل، والكشف عن ما يترتب عن هذا التحول من إعادة مساءلة لمفاهيم العلمية، والمعنى، والسياق.

ويهدف هذا البحث إلى تتبع المسار النظري الذي يقترحه محمد الحيرش في كتابه النسق والاستعمال، من خلال تحليل الانتقال من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل، وبيان دلالاته المعرفية والثقافية. كما يسعى إلى مساءلة حدود العلمية اللسانية في ضوء انفتاحها على الاستعمال والحوار، بما يتيح طرح الإشكال الرئيس المتعلق بمدى قدرة هذا التحول على تأسيس لسانيات تستوعب البعد الثقافي للغة دون الوقوع في تمييع علميتها.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحث منهجًا تحليليًا تأويليًا يستند إلى المقاربة النقدية الثقافية، من خلال تحليل المفاهيم المركزية في الكتاب، وتتبع بنيتها الخطابية، والكشف عن الافتراضات المعرفية والثقافية الكامنة خلفها، دون الاكتفاء بالعرض أو التلخيص.

وتقوم هذه القراءة –كما أشرنا– على مقاربة نقدية ثقافية تنظر إلى اللسانيات لا باعتبارها علمًا محايدًا، بل خطابًا معرفيًا يعكس تحولات أوسع في تصور المعرفة والذات والعلاقة بالعالم. ومن هذا المنظور، لا يكتفي الكتاب برصد التحولات اللسانية، بل يشارك –ضمنيًا– في إعادة توجيه السؤال اللساني نفسه، من سؤال "ما اللغة؟" إلى سؤال "كيف تُنتج اللغة معناها داخل الفعل الاجتماعي"؟

من التاريخ إلى العلم: تشكل النسق وضبط الموضوع

تتأسس اللسانيات الحديثة كما يعرضها الكتاب في بداياته، على قطيعة مزدوجة: قطيعة مع النزعة التاريخية التي كانت ترى اللغة ككائن يتطور عبر الزمن، وقطيعة مع التصورات الفلسفية العامة التي كانت تذيب اللغة في التفكير أو المنطق. "...كما أن اختصار لسانيات القرن العشرين في تصورين اثنين: تصور بنيوي ساد في نصفه الأول، وتصور توليدي هيمن في نصفه الثاني هو عمل لا يغطي عموم المنجز اللساني في هذا القرن. ذلك أن التصورات اللسانية التي دافع عنها أصحابها من منطلقات أخرى مباينة للتصورين السالفين كثيرة ومتنوعة"[2]، لا يقتصر الاعتراض على اختصار لسانيات القرن العشرين في ثنائية البنيوية والتوليدية على كونه تصويبًا تاريخيًا لمسار معرفي متشعّب، بل يتجاوز ذلك إلى مساءلة الكيفية التي جرى بها بناء هذا التاريخ وتداوله داخل الخطاب العلمي، فتكريس تصورين مهيمنين بوصفهما التعبير الأوفى

[2] محمد الحيرش، النسق والاستعمال– من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل، دار الفاصلة للنشر، طنجة، الطبعة: 1، 2021، ص: 29.

عن المنجز اللساني لا يعكس بالضرورة كثافة الاجتهادات التي عرفها القرن، بقدر ما يكشف عن آليات انتقاء وإقصاء اشتغلت داخل الحقل، حوّلت بعض النماذج إلى مراكز تفسيرية، ودفعت بتصورات أخرى إلى هوامش السرد. حيث "نجد من اللسانيين من يرفض الرجوع إلى الماضي، فالمعرفة اللسانية معرفة حديثة يجب أن نجردها من أي تاريخية ممكنة؛ لأن ذلك مما يسيء إلى الفهم، ويبعدنا عن الانخراط في منجزات العصر، فالطريق الأمثل لتفادي الاستلاب التراثي، هو الخضوع للوعي التاريخي الذي سيفتح أعيننا على الواقع"[3]. إن التاريخ ليس عائقًا بل شرطًا من شروط الفهم، كما أن تجاوز الاستلاب التراثي لا يتحقق بالقطيعة، بل بوعي تاريخي نقدي.

"اللسانيات علم موضوعه اللغة، ومن بَدائه المعرفة أن يحدّد العلم موضوعه تحديداً مفهومياً"[4]، يؤسس عبد السلام المسدي في هذا القول لمبدأ إبستمولوجي حاسم، مفاده أنّ علمية اللسانيات لا تتحقق إلا عبر ضبط موضوعها ضبطاً مفهومياً دقيقاً، فاللغة، وإن بدت معطى بديهياً، لا تصير موضوعاً علمياً إلا حين تُحدَّد حدودها ومفاهيمها وأبعادها تحديداً صارماً، ومن ثمّ يغدو التعريف المفهومي شرطاً سابقاً لكل بناء نظري أو إجراء منهجي، بما يحول دون الخلط بين اللغة بوصفها ظاهرة عامة، واللغة بوصفها موضوعاً للدرس اللساني العلمي.

في المقابل، ظلت تصورات متعددة انطلقت من مساءلة العلاقة بين اللغة وممارسيها، وبين القول وسياقاته، حاضرة داخل القرن نفسه، لكنها لم تحظَ بالتمثيل نفسه في سرديات التاريخ اللساني، وعليه، فإن استعادة هذا التعدد لا تهدف إلى موازنة حسابية بين النظريات، بل إلى تفكيك منطق الهيمنة الذي حكم تشكّل المعرفة اللسانية، وفتح أفق لقراءة اللغة باعتبارها ممارسة ثقافية تتداخل فيها البنى مع الاستعمال، والنسق مع الفعل، في توتر دائم لا يمكن حسمه لصالح أحد الطرفين، في مقابل ذلك، جرى تثبيت اللغة بوصفها موضوعاً علمياً مستقلاً له قوانينه الداخلية ونظامه الخاص، غير أن هذا التأسيس لم يكن إجراءً تقنياً فحسب، بل كان فعلاً ثقافياً بامتياز، إذ أعاد رسم حدود ما يُعد علمياً وما يُقصى بوصفه خارج العلم.

تظهر النزعة التاريخية في الكتاب بوصفها مرحلة ضرورية، لكنها غير كافية، لأنها – رغم اهتمامها بتطور الأشكال – لم تستطع الإمساك بالبنية التي تنتظم اللغة في لحظة معينة، غير أن تجاوز التاريخ لم يكن يعني إلغاء الزمن تماماً، بل تعليق حضوره لصالح البحث عن الثبات والانتظام، وهنا يتأسس النسق بوصفه أفقاً ضابطًا، يسمح للغة بأن تُدرس ككل متماسك، لكنه في الآن ذاته يحجب ديناميتها الحية.

ويتجلى هذا التوتر بوضوح في التمييز بين اللغة والكلام، حيث تُمنح اللغة أولوية معرفية باعتبارها نظاماً اجتماعياً مجرداً، بينما يُختزل الكلام في كونه تحققاً فردياً عرضياً، ومن منظور نقدي ثقافي، يمكن النظر إلى هذا التمييز بوصفه تعبيراً عن ميل معرفي عام نحو تجريد الظواهر الإنسانية وإخضاعها لنماذج عقلانية صارمة، حتى وإن كان الثمن إقصاء التجربة الحية.

العلمية وحدود الموضوعية

مع الانتقال إلى تثبيت اللسانيات كعلم، تتعزز النزعة العلمية التي تسعى إلى تحديد موضوع اللغة بدقة، وفصلها عن كل ما يُعد خارجيًا أو غير قابل للقياس. ويعرض الكتاب هذا التحول بوصفه ضرورة إبستمولوجية، لكنه في الوقت ذاته يكشف

[3] حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة: 1، 2018، ص: 85.

[4] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة: 1، 2010، ص: 105.

عن المفارقات التي تنتج عنه، إن "تطور اللغات وتنميطها ليسا في الواقع إلا جانبين لنفس العملية تجمع بينهما المقارنة إما بين لغتين أو بين مرحلتين من تاريخ لغة واحدة"[5]. يطرح أحمد المتوكل تصوراً يرى تطور اللغات وتنميطها كوجهين متكاملين لسيرورة واحدة تحكم الظاهرة اللغوية، فهي ترفض الفصل بين التغير والاستقرار، وتؤكد أن التنميط لا يلغي التطور بل ينتج عنه، وتبرز المقارنة كأداة منهجية تكشف هذه العلاقة، سواء بين لغتين أو داخل تاريخ لغة واحدة. ومن ثمّ تُفهم اللغة بوصفها نسقاً دينامياً يتغير عبر ما يستقر فيه، فاللغة حين تُختزل إلى موضوع علمي، تُنتزع من سياقها الاجتماعي والثقافي، وتُعاد صياغتها في صورة نموذج نظري.

"يختلف لسانيو التراث حول فروع الدراسة اللسانية، لكنهم يتفقون على إقامة مماثلة بين هذه الفروع وبين ما يماثلها في أبحاث اللغويين"[6]، يفيد هذا أن اختلاف اللسانيين التراثيين في تصنيف فروع الدرس اللساني لا ينفي وجود أرضية مشتركة تجمعهم، تتمثل في السعي إلى إقامة مماثلات مع ما أنجزه اللغويون في تقاليد معرفية أخرى، كما يكشف عن وعي مبكر بطبيعة الدرس اللغوي بوصفه علماً ذا فروع متكاملة، رغم تباين المصطلحات والمنطلقات كما يلمّح أيضاً إلى انخراط التراث اللساني في أفق مقارن، يجعل من الاختلاف مدخلاً للفهم لا عائقاً أمامه.

"إن مادة اللسانيات وفق هذا التحديد هي مجموع الأبعاد التي تدخل في تشكيل الظاهرة اللغوية، إنها هذا الكل المتنافر وغير المتجانس المكوّن من وقائع متباينة وشديدة الاختلاف. الأمر الذي استقطب اهتمام عديد من العلوم بالظاهرة اللغوية وإدراجها في مجالات اشتغالها كعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم التاريخ، والأنثروبولوجيا، والفيسيولوجيا، وغيرها"[7]، من هذا المنظور، يبرز لنا الدكتور الحيرش اتساع موضوع اللسانيات وتعقّد مادته، إذ لا يختزل الظاهرة اللغوية في بعد واحد، بل ينظر إليها بوصفها كلاً مركباً تتقاطع فيه أبعاد متعددة ومتنافرة أحياناً، ومن ثمّ يغدو تداخل اللسانيات مع علوم إنسانية وطبيعية أخرى نتيجة منهجية لطبيعة موضوعها، لا مجرد توسّع اعتباطي في مجالات الاشتغال.

"لم يعد تناول اللغة اليوم علمياً ممكناً خارج إطار اللسانيات وفروعها، أي خارج شروط الممارسة العلمية والمرتكزات التي تقوم عليها مختلف النظريات اللسانية"[8]، هنا يرى غلفان أنّ دراسة اللغة لم تعد ممارسة انطباعية أو تأملية، بل أضحت مشروطة بالانخراط في اللسانيات بوصفها الإطار العلمي الناظم للبحث اللغوي، فهي تشدد على أن أي تناول علمي للغة يستلزم الالتزام بمناهج اللسانيات ومفاهيمها ونماذجها النظرية، بما يضمن الدقة والنسقية والموضوعية.

إن مفهوم «موضوع اللسانيات» الذي يتشكل هنا لا يخلو من إشكال، لأنه يفترض إمكانية عزل اللغة عن استعمالها، وعن الذوات التي تنتجها وتتداولها. ومن هذا المنظور، تصبح العلمية ذاتها موضع مساءلة: هل هي أداة لفهم اللغة، أم آلية لإعادة إنتاج تصور معياري عنها؟ وهل الحياد المزعوم يخفي في العمق اختيارات ثقافية ومعرفية؟

---

[5] المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور، الدار العربية للعلوم ناشرون– دار الأمان– منشورات الاختلاف، بيروت، الطبعة، 1، 2012، ص: 91.

[6] حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 173.

[7] محمد الحيرش، النسق والاستعمال– من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل، مرجع سابق، ص: 68.

[8] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة: 2، 2025، ص: 57.

يتجلى هذا السؤال في التوترات التي يرصدها الكتاب بين اللغة والكلام، وبين الاجتماعي والفردي، وبين الذاكرة والإبداع. فبينما تسعى اللسانيات العلمية إلى تثبيت القواعد والأنساق، تظل اللغة – في ممارستها اليومية – فضاءً مفتوحًا للانزياح والاختلاف. وهذا ما يجعل العلمية اللسانية إنجازًا ضروريًا، لكنه غير مكتمل.

الوصف البنيوي وإنتاج الدلالة

مع ترسخ النزعة الوصفية، تدخل اللسانيات مرحلة جديدة تسعى فيها إلى تقديم وصف دقيق للبنى اللغوية دون إصدار أحكام معيارية. غير أن هذا الوصف، كما يكشف الكتاب، لا يخلو من افتراضات مسبقة، لأنه يفترض نموذجًا معيّنًا لما ينبغي أن تكون عليه اللغة. وهنا تبرز مفاهيم النسق والبنية والمتن والعلاقات بوصفها أدوات تحليلية، لكنها في الوقت ذاته تشكل رؤية مخصوصة للغة، فالنزعة الوصفية، رغم ادّعائها الحياد العلمي، ليست بريئة من الخلفيات النظرية التي تؤطّر فعل الوصف نفسه. فاختيار مفاهيم من قبيل النسق والبنية والمتن لا يقتصر على كونه إجراءً منهجياً، بل ينطوي على تصور مخصوص لطبيعة اللغة وحدود اشتغالها، وبذلك يغدو الوصف اللساني ممارسة مؤطرة بنموذج معرفي موجِّه، لا مجرد نقل محايد لمعطيات لغوية.

في ضوء ما تقدّم يبرز الحيرش "أن الدلائل وحدات سيميائية دالّة تابعة للنسق الذي تنتمي إليه، وبمقتضى ذلك فلا وجود لنسق سيميائي من دون دلائل تمثّل وحداته المكوّنة له"[9]، يعكس هذا القول الطابع البنيوي للظاهرة السيميائية، إذ يجعل من الدلائل وحدات تأسيسية لا قيام للنسق من دونها، بما هي عناصر دالّة لا تكتسب قيمتها إلا من خلال انتمائها إلى شبكة علائقية منظِّمة، فالدلالة هنا ليست خاصية معزولة، بل نتاج انتظام نسقي يربط بين الوحدات ويمنحها وظيفتها، وبذلك يكون النسق السيميائي كيان علائقي، وجوده مشروط بوجود دلائل تتحدد معانيها داخل بنيته لا خارجها.

إن الوصف البنيوي، رغم ادعائه الحياد، يعيد إنتاج سلطة النسق، ويجعل من البنية مركزًا لكل دلالة. ومن منظور نقدي ثقافي، يمكن القول إن هذا التمركز يعكس نزعة حداثية عامة تسعى إلى تنظيم العالم وفق نماذج عقلانية، حتى وإن كان ذلك على حساب التعدد والاختلاف.

ويكشف الكتاب أن اللغة، حين تُختزل إلى بنية، تفقد جزءًا من حيويتها، لأن المعنى لا يُنتج فقط داخل العلاقات النسقية، بل يتشكل أيضًا في الاستعمال والسياق. وهنا تبدأ حدود الوصف البنيوي في الظهور، بوصفه مقاربة قادرة على ضبط الأشكال، لكنها عاجزة عن تفسير الدينامية الدلالية، إذ تبرز انتقالاً نقدياً من الاكتفاء بالوصف البنيوي إلى مساءلة قدرته التفسيرية، إذ يبيّن أن حصر اللغة في بعدها النسقي يحوّلها إلى بنية ساكنة ويُقصي بعدها التداولي. فالمعنى لا يستنفد في العلاقات الشكلية، بل يتكوّن داخل الفعل الاستعمالي وفي تماسّ مباشر مع السياق. ومن ثمّ، تتحدد حدود البنيوية بوصفها أداة ضبطٍ شكلي، لا إطاراً كافياً لفهم الحركة الدلالية للغة في تداولها الحي.

[9] محمد الحيرش، النسق والاستعمال، مرجع سابق، ص: 124.

من النسق إلى الاستعمال: استعادة البعد التواصلي

يشكل الانتقال من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل لحظة مركزية في الكتاب، لأنها تمثل خروجًا تدريجيًا من هيمنة النسق نحو أفق الاستعمال. فاللغة، كما يُعاد تصورها هنا، ليست فقط نظامًا من القواعد، بل فعلًا تواصليًا يتم داخل مقام محدد، وبين ذوات متفاعلة.

ويكشف هذا التحول عن بعد ثقافي عميق، لأن اللغة تستعيد وظيفتها الاجتماعية، وتتحول من موضوع للضبط إلى فضاء للتفاعل. ومن هنا تبرز مفاهيم المقام، والسياق، والتداول بوصفها مفاتيح لفهم المعنى، لا بوصفه معطى ثابتًا، بل بوصفه نتيجة علاقة.

"إن غياب حدود واضحة لمفهوم السياق، يظل مصدراً للخلط الذي فشى في استعمالات علماء اللسان بين "السياق و "المقام". فغالباً ما نلفيهم يستعملون مصطلح "السياق" للدلالة به عموماً على مجموع الظروف التي تصاحب ظهور الملفوظ. وبهذا المعنى، لا يغدو السياق مكوناً من علانات فحسب، ولكنه يشمل مختلف العناصر التي تسهم في الفعل التلفظي (المحيط الفيزيائي، الظروف التاريخية والاجتماعية، معارف ونفسيات المشاركين في عملية التخاطب...)" [10]، يتضح أن غموض مفهوم السياق وغياب حدوده الاصطلاحية الدقيقة أدّيا إلى تداخلٍ ملتبس بينه وبين مفهوم المقام في الدرس اللساني، فكثير من اللسانيين يستعملون السياق استعمالاً موسَّعاً ليشمل كل ما يحيط بالملفوظ لحظة إنتاجه، وبهذا لا يقتصر السياق على العناصر اللغوية المحايثة للنص، بل يتجاوزها إلى شروط الفعل التلفظي برمّته، فهو يضم المحيط الفيزيائي، والظروف التاريخية والاجتماعية وكذا المعارف والخلفيات النفسية للمتخاطبين، ويكشف هذا التوسيع عن انتقال ضمني من تصور بنيوي للسياق إلى تصور تداولي، كما يبرز الحاجة إلى ضبط مفهومي أدق يميّز بين ما هو لغوي داخلي وما هو تواصلي تداولي.

يثبت عبد السلام المسدي "أن الحقيقة العلمية التي لا مراء فيها اليوم هي أن كل الألسنة البشرية ما دامت متداولة فإنها "تتطور"، ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً، وإنما هو مأخوذ في معنى أنها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدّل نسبي في الأصوات والتراكيب من جهة، ثم في الدلالة على وجه الخصوص، ولكن هذا التغيّر هو من البطء بحيث يخفى على الحس الفردي المباشر"[11]، حيث يؤكد هنا أن تطور اللغات حقيقة علمية ثابتة ملازمة لكل لسان حيّ متداول، دون أن ينطوي هذا التطور على أي حكم قيمي، فالتغير اللغوي يُفهم بوصفه تحوّلاً تدريجياً وبطيئاً يمس مستويات اللغة المختلفة، من الأصوات والتراكيب إلى الدلالة على نحو أعمق، وبطء هذا التحول يجعله غير مدرك في التجربة الفردية المباشرة، ما يرسّخ فكرة أن اللغة كائن تاريخي دينامي، يتبدل في الزمن دون أن يفقد نظامه أو وظيفته التواصلية.

إن هذا التحول لا يلغي النسق، لكنه يعيد تحديد موقعه، إذ يصبح واحدًا من عناصر متعددة تدخل في إنتاج المعنى. ومن منظور نقدي ثقافي، يمكن القول إن هذا الانتقال يعكس تحوّلًا أوسع في الفكر الإنساني، من مركزية البنية إلى مركزية الفعل.

[10] ماري نوال غاري بريو، المصطلحات المفتاحية في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر فهيم شيباني، منشورات ضفاف– منشورات الاختلاف، لبنان، الطبعة: 1، 2016، ص: 42.

[11] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مرجع سابق، ص: 117.

الفعل اللغوي والحوارية: المعنى بوصفه تفاوضًا

تبلغ هذه الحركة ذروتها مع التركيز على تداوليات الأفعال ولسانيات الحوار، حيث يُعاد تعريف اللغة بوصفها فعلًا منجزًا، له آثار وقيم تتجاوز المعنى الحرفي. فالإنجاز اللغوي لا يُقاس فقط بالنجاح أو الإخفاق، بل بما يحدثه من تغيير في العلاقات والمقامات.

ضمن هذا الأفق النظري، "تنشغل التداوليات على وجه التحديد بالتبادل اللغوي من حيث هو ممارسة اجتماعية، أي من حيث هو نشاط تذاوتيّ (intersubjective)، يقوم بين ذوات متكلمة وأخرى سامعة"[12]، ومن هذا المنطلق، يبرز جوهر المنظور التداولي الذي ينقل الاهتمام من البنية اللغوية المجردة إلى اللغة بوصفها فعلاً اجتماعياً متحققاً في التفاعل، فالتداوليات لا تدرس القول من حيث ما يحمله من دلالة لغوية فحسب، بل من حيث شروط إنتاجه وتلقيه، وما يضمره من مقاصد وتوقعات متبادلة بين الذوات المتخاطبة، وبذلك يغدو المعنى نتاجاً لعلاقة تذاوتية دينامية، تتأسس على التفاعل والسياق والتفاوض الدلالي، لا على أحادية المتكلم أو استقلال النسق اللغوي عن الاستعمال.

ويكشف الكتاب أن الحوارية لا تتعلق فقط بتبادل الكلام، بل بتداخل الوعي بالآخر، وبحضور الأفق التقويمي الذي يُعيد تشكيل المعنى في كل مرة. فالملفوظ لا يحمل معنى واحدًا، بل يتأرجح بين النسق والسياق، بين ما هو مقرر وما هو قابل للتأويل.

ومن منظور نقدي ثقافي، تظهر اللغة هنا بوصفها ممارسة اجتماعية، تُنتج المعنى عبر التفاعل، وتكشف عن علاقات القوة والتفاوض الكامنة في الخطاب. وهكذا يتحول المعنى من كونه خاصية لغوية إلى كونه حدثًا ثقافيًا.

خاتمة

يكشف كتاب «النسق والاستعمال»، في مساره العام، عن حركة مزدوجة: تثبيت للغة بوصفها نسقًا، ثم مساءلة لهذا التثبيت عبر استعادة الاستعمال والتواصل والحوار. ومن خلال هذا المسار، لا يقدّم الكتاب تاريخًا لتيارات لسانية فحسب، بل يفتح أفقًا نقديًا يعيد التفكير في معنى اللغة ودورها.

إن مقاربة كتاب "النسق والاستعمال" من خلال النقد الثقافي تكشف عن المساحات الصامتة خلف المفاهيم اللسانية، وتبرز كيف أن اللغة لا يمكن فصلها عن سلطتها الرمزية، وعن الوظائف التي تؤديها في تمثيل الواقع وتوجيهه.

إن" النسق والاستعمال" لمحمد الحيرش ليس مجرّد دراسة في لسانيات التواصل، بل هو محاولة لإعادة تعريف اللغة بوصفها ممارسة ثقافية تنتج الخطابات وتعيد إنتاج السلطة والهوية في المجتمع، ومن خلال النقد الثقافي تتكشف الأنساق المضمرة في كل ممارسة لغوية، وتتحوّل اللغة من أداة إلى ساحة الصراع الرمزي.

ومن منظور نقدي ثقافي، يمكن القول إن قيمة الكتاب تكمن في كشفه عن أن اللسانيات ليست علمًا تقنيًا محايدًا، بل خطابًا معرفيًا يتفاعل مع تحولات أوسع في تصور الإنسان والمعنى. فاللغة، في نهاية المطاف، ليست مجرد بنية، ولا مجرد أداة، بل فضاء تتقاطع فيه المعرفة والثقافة والتواصل.

[12] محمد الحيرش، النسق والاستعمال، ص: 196.

المصادر والمراجع

- محمد الحيرش، النسق والاستعمال- من لسانيات اللغة إلى لسانيات التواصل، دار الفاصلة للنشر، طنجة، الطبعة: 1، 2021.
- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة: 1، 2010.
- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة: 2، 2025،
- حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة: 1، 2018.
- ماري نوال غاري بريو، المصطلحات المفتاحية في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر فهيم شيباني، منشورات ضفاف- منشورات الاختلاف، لبنان، الطبعة: 1، 2016.
- المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور، الدار العربية للعلوم ناشرون- دار الأمان- منشورات الاختلاف، بيروت، الطبعة، 1.